

هجمات على الصحفيين تهدد حرية التعبير في تونس

صفحات فيسبوك محسوبة على النهضة تحرض ضد التلفزيون الرسمي

ترامب يندد بفيديو «كنيسة الأخبار الكاذبة»

واشنطن - دانت رابطة مراسلي البيت الأبيض الاثنين شريط فيديو عرض خلال مؤتمر سياسي لمؤيدي الرئيس الأميركي دونالد ترامب في منتجع «ترامب دورال الوطني» بولاية فلوريدا، فيما نفت حملة ترامب 2020 أي علاقة لها بالفيديو. وفي مشهد مأخوذ من «كينغزمان: ذي سيكرت سيرفيس»، وهو فيلم كوميدي بريطاني حول عالم الجواسيس عرض في الصالات سنة 2015، يطلق رجل وضعت على وجهه صورة ترامب النار على شخصيات رسمت على وجوهها رموز وسائل إعلام، مثل «سي إن إن» و«واشنطن بوست» و«إن بي سي». ويضمّن الفيديو شعار حملة إعادة انتخاب ترامب 2020، ووضع صانعوه رأسه على جسد رجل يفتح النار داخل «كنيسة الأخبار المزيفة»، ووضعت على رؤوس الحضور وجوه منتقديه أو شعارات لوسائل إعلام ينتقدها ترامب. وحث رئيس الرابطة جوناثان كارل في بيان الرئيس ترامب ومنظمي المؤتمر على نبد العنف وإدانة الشريط.

وكان من المقرر أن يتحدث في المؤتمر الذي يمتد لثلاثة أيام، دونالد ترامب الابن والمتحدثة السابقة للبيت الأبيض سارة هاكايب ساندرز وحاكم فلوريدا رون ديسانتيس.

ونفت ساندرز علمها بعرض الفيديو وقالت إنها علمت بذلك بعد أن تواصل معها مراسل من «نيويورك تايمز»، فيما قال شخص مقرب من ترامب إنه لم يشاهد الفيديو.

وسجل شخص، حضر المؤتمر الأسبوع الماضي، عرض الفيديو على هاتفه وأرسله عبر وسيط إلى مراسل لصحيفة التايمز. وقد نشرت أجزاء من الفيديو على موقع يوتيوب في 2018 من قبل مستخدم لديه تاريخ في صنع محتويات موالية لترامب.

وأكد منظم المؤتمر عرض الفيديو، مشيراً إلى أن منظمته تبحث في تفاصيل الحادث، وأضاف أن المحتوى عرض من أطراف ثالثة ولم يكن بدعم من المؤتمر بأي صفة رسمية.

وبحسب ما أعلنت الناطقة باسم البيت الأبيض ستيفاني غريشام، من جهته، ندد الرئيس الأميركي «بشدة» بشريط الفيديو المركب والسخر.

وغرّبت غريشام «لم يشاهد بعد الرئيس المقطع المصور. وهو سيطلع عليه عما قريب، لكنه يندد بشدة بهذا التسجيل بناء على كل ما سمعه حتى الآن».

ويتقدّم ترامب وسائل إعلام وصفها أكثر من مرة بأنها مصدر للأخبار المزيفة، وقال في اجتماع حاشد الجمعة إن هناك «تحالف غير مقدس للسياسيين الديمقراطيين والساسة والبيروقراطيين... ووسائل الإعلام المزيفة».

وبدورها، لفتت «سي إن إن» إلى أنها ليست المرة الأولى التي يروج فيها أنصار الرئيس للعنف ضد الإعلام في شريط يبدو أنهم يجدهون طريفاً، لكنه ليس أسوأ ما قاموا به.



احتفالات تخللها اعتداء على صحفيين

المعتدين، وأكدت أن «الأبحاث ستثبت تورطهم فيها»، واضعة طاقمها القانوني في خدمة الصحفيين المضطربين لمباشرة إجراءات التتبع. واعتبرت هذه الاعتداءات «محاولة للعودة إلى مربع العنف الذي تجاوزته البلاد بحل «رابطات حماية الثورة» والذي عانى منه الصحفيون عامي 2012 و2013، مؤكدة أنها «ستقف حصناً منيعاً لصد أي محاولة للرجوع إلى الخلف بحرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير».

ونوهت إلى أن «الاعتداءات العنيفة التي طالت الصحفيين تصنف ضمن خانة المؤثرات السلبية ودليل على ضعف الالتزام بحرية الصحافة، وغياب الوعي الموالي بطبيعة العمل الصحافي وحسود ممارسة حرية التعبير وانطلاق محاولات التضييق من قبل الأطراف السياسية وعدم تقبلها الرأي المخالف».

ودعت النقابة «الفائز بالانتخابات الرئاسية قيس سعيد إلى الدعوة الصريحة للتوقف عن الاعتداءات على الصحفيين والاعتذار المباشر عما أقدم عليه أنصاره في مختلف مناطق تونس».

في النهضة، مشددين على أن هذه التصريحات تفتح الباب لاتباع الحركة باستهداف الصحفيين خصوصاً بعد موجة الاعتداءات والتحرير الأخرى على مواقع التواصل الاجتماعي.

وأضافوا أن حركة النهضة تتخذ موقفاً معادياً من الإعلام على اختلاف أطرافه، ما عدا وسائل الإعلام التابعة لها مباشرة والتي لا تحظى بشعبية في البلاد، إضافة إلى أن قناة الزيتونة التابعة لها تبث دون ترخيص من الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (الهايك)، أي بمخالفة قانونية واضحة، ويفرض الأمر الواقع.

ورغم ذلك تجاهل الهاروني هذه الحقيقة، وأشار إلى أن «هناك تعيينات وقعت في الإعلام العمومي أضرت بالقطاع والصحفيين».

وأضاف «هناك وضع داخل الإعلام يحتاج إلى مراجعة وضعه الهياكلية الهايك يلمها مراجعة من البرلمان والدستور وإنشاء هيئة تنسجم مع المرحلة القادمة في إطار احترام حرية الإعلام».

وأدانت النقابة الاعتداءات العنيفة التي طالت الصحفيين، داعية النيابة العمومية إلى التحرك العاجل لتتبع

القيام بإصلاحات في القطاع. وأضاف الهاروني «سنطارد الفساد الإعلامي أين ما كان».

وتابع «نتنظر أن دور الإعلام في المرحلة القادمة سيكون أفضل من المرحلة الماضية. الإعلام سيقبى حراً ولكن سيقع إصلاحه من الداخل من قبل الصحفيين».

نقابة الصحفيين تعتبر الاعتداءات على الصحفيين محاولة للعودة إلى مربع العنف الذي تجاوزته البلاد بحل «رابطات حماية الثورة»

واعتبر الهاروني أن هناك «وسائل إعلام اشتغلت ضد الثورة ضد الانتقال الديمقراطي»، وقال في تصريح لإذاعة «ديوان.آف.أم» المحلية «هناك إعلاميون خلقوا فتنة داخل التونسيين».

وندد صحافيون بما اعتبروه تهديداً خطيراً ضد الصحفيين من قبل القيادي

للرئاسية يندرج ضمن حرية التعبير، وتهمج على الصحفيين ووسائل إعلام عربية وأجنبية خلال تجمعات إعلان بفوز قيس سعيد بمنصب رئيس الجمهورية في تونس، الأمر الذي اعتبره الصحفيون مؤثراً خطيراً على تراجع الحريات وتهديد حرية التعبير في البلاد.

وإضافة للنقابة أن «هذه المجموعات رفعت عدة شعارات استهدفت قناة «الحوار التونسي» من قبيل «إعلام العار» و«إعلامنا نافية إضافة إلى رفع شعار «ارحل» في وجه الصحفيين المتواجدين في الميدان».

وتم الاعتداء لفظياً ومضايقة الصحفيين العاملين في مؤسسات وطنية وأخرى أجنبية بشوارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة، وأفادت النقابة أن مجموعة من الشباب الذين يشتبه في انتمائهم إلى تيارات دينية متشددة نظموا وقفة احتجاجية أمام مقر «إذاعة المنستير» رافعين شعارات مثل «إعلام العار» إضافة إلى استعمال عبارات سب وشتم استهدفت الصحفيين والعاملين بالإذاعة.

واعتبر زياد ديار عضو نقابة الصحفيين التونسيين أن «الاعتداء على الصحفيين بقناة الحوار التونسي وبعض الصحفيين لوسائل الإعلام الأجنبية، ليل الأحد، من قبيل أنصار قيس سعيد، هو مؤشر خطير». وأضاف في تصريح تلفزيوني الاثنين أنه «على خلفية موقف معين تجاه مرشح

ما تبقى من الإعلام المصري.. في الطريق إلى كوريا الشمالية

عن «ضمان وحماية حرية الصحافة والإعلام... والحفاظ على استقلالها وجداها وتعدديتها وتنوعها»، حيث لا حرية، ولا استقلال، ولا حياد، ولا تعددية، ولا نوع.

بين البعض من جهاز الشرطة والشعب نار يربح إلى جمعة الغضب، 28 يناير 2011، ولا يفسر السلوك الانتقامي الخشن، خارج نطاق القانون، إلا في ضوء صعود إرادة الجماهير، واعتراف مسؤول في وكالة مسربة بان «الشعب ركب». وبالمثل فإن بين السلطة السياسية ووسائل الإعلام عقدة نفسية، فلولا وسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية لظل عمر نظام حسني مبارك، وما نجح الشعب في استخدامه في المرة الأولى، سينجح في تكراره. ويتسلح الشعب الآن بنص دستوري على استقلال الإعلام وهيئته.

إلغاء المواقع الإلكترونية محو تام لذاكرة تراكمية تضم محتوى ما نشرته العشرات من الصحف والمجلات في السنوات الماضية، وهو أيضاً إجراء يفقد الحس السياسي، بعزل الشأن المصري عن يرغبون في متابعتها خارج البلاد بعين مصرية، ومواصلة هذا التعنت تكريس لصورة ذهنية عن

من البحث عن إجراءات فنية وقائية، لحماية المواقع المصرية من الاختراق، فإنهم لجأوا إلى الحل العقابي الأسهل، وتخلصوا من هذا الصداق. تماماً كالشروع في تجفيف مياه النيل، بحجة العجز عن التعامل القانوني الحاسم مع أفراد ومصانع تلوث مياه النهر بمخلفاتها البشرية والصناعية. ويوجد مثل مصري، وقح قليلاً ولكنه شديد الدلالة أيضاً، عن أحق أراد أن يعاقب زوجته فقطع عضوه.

عمدت سلطة فوق صحافية إلى «الإلغاء» لا «الحجب»، وكان الإجراء الأخير مصير العشرات من المواقع الإخبارية العربية والأجنبية، لمنع المصريين من متابعتها إلا بالتنازل الذي الرافض لفكرة الوصاية على العقول. وتظل المواقع المحجوبة متاحة خارج حدود أسوار تحيط 1.01 مليون كيلومتر مربع في مساحة مصر، منقوصاً من هذه المساحة الجغرافية جزيرتا تيران وصنافير المصريتان.

تشديد الأسوار عنوان مرحلة الاستحكامات المسلحة، نسبة إلى الخرسانة المسلحة لا إلى الأسلحة الفتاتة، حول هيئات وكيانات، وجانب من شاطئ البحر المتوسط في الإسكندرية

لحرمان الناس من الاستمتاع بالبحر، وحول وزارة الأوقاف بالقاهرة لتحصيلها من أي اجتهاد فقهي يهدد الاستقرار، وبالطبع حول سجون تتنازل لاستيعاب ضحايا تضخم المصفحات، ولا يعرفون لماذا اعتقلوا أو متى يقدمون إلى المحاكمة.

«الحجب» لا يحول دون انتشار المواقع الإعلامية الأجنبية خارج مصر، ورسائلها تستهدف المصريين وغيرهم ممن شحنهم، ضد مصر، الحمق السياسي والتردي الإعلامي. وأما «الإلغاء» فهو محو يحرم المصريين والعرب والأجانب على السواء من وصول «صوت» مصر الهزيل منهياً. لاحظت في المغرب في سبتمبر الماضي، خلو قائمة المشاهدة في الفندق من أي فضائية مصرية، وما يصل إلى المغاربة، وربما إلى غيرهم، بث مصر هو ما تقرره قناة الجزيرة. وإذا عثقت فمادة إعلامية مصرية فلا تكون إلا مقطع فيديو من هزليات أحمد موسى، بإذاعته عام 2015 لعبة حربية من عام 2010 باعتبارها قصفاً روسيا بارعا لمواقع داعش، وتجاوزات غير مهينة لعرو أديب، بإجرائه تحقيقاً قضائياً بجبر ضيوفاً، من الأردن والسودان، على الاعتراف بجريمة لا يعرفون عنها شيئاً.

سعد القرش
روائي مصري

في يونيو 2019 جرى اختراق، من قرصنة قبل إنهم أترك، للموقع الإلكتروني لصحيفة الأهرام، وبنوا تقريراً منح الرئيس الإخواني الراحل محمد مرسي لقب «الشهيد»، فتقرر إلغاء الموقع، ومعه المواقع الإلكترونية لصحف كومية يطلق عليها «القومية»، وما هي بقومية، ولكنها دستوريا مؤسسات وطنية مملوكة للشعب، وتديرها هيئات مستقلة غير حكومية، محمودة بالمادة رقم 211 من دستور 2014 «المجلس الأعلى للإعلام هيئة مستقلة». وبنص المادة 212 فإن «الهيئة الوطنية للصحافة هيئة مستقلة». استقلال الإعلام يوجب بما للضياء من هيئة بنص الدستور في المادة رقم 184 على أن «السلطة القضائية مستقلة».

استقلال كارتوني ينهار لسبب ساذج يؤكد الخوف من أشباح وألقاب مثل «الشهيد»، ولا أظن أحداً في مصر مشغولاً بالتصنيف الغيبي لمرسي وحسن البنا وسيد قطب، وفي ساحة أخرى سيكون فصل الخطاب. وبدلاً

هذا «الإلغاء» المستمر، إلى الآن، لمواقع الصحف المصرية يجعل من مصر كوكبا خفياً على أنبائها المهاجرين، فيكونون صيدا جاهزا للإعلام مغرض محبوب في الداخل عن المصريين، وهم معرضون عن صحف ورقية تملئ عليها القضايا والصور والعناوين تبعاً لقاعدة «لا اجتهاد مع النص». وبنظرة سريعة على عناوين الصفحات الأولى، على الأرفقة عند باعة الصحف، لا يملك المواطن إلا أن يستخف بالوحي الهابط على رؤساء التحرير، ولا يستطيعون معه إلا «الانقزام» بحرفية النص. ولن يصدق أحد نضاً دستوريا يؤكد مسؤولية المجلس الأعلى للإعلام



إلغاء المواقع الإلكترونية محو تام لذاكرة تراكمية تضم محتوى ما نشرته العشرات من الصحف والمجلات في السنوات الماضية